Hespéris-Tamuda LII (3) (2017): 335-359

Al-ʿImāra al-Maghribiyya al-mabniyya bi at-turāb wataḥaddiyāt al-muḥāfaẓa wattåhīl

العمارة المغربية المبنية بالتراب وتحديات المحافظة والتأهيل

لحسن تاوشيخت
المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، الرباط

تقديم

يطلق الحفاظ على التراث العمراني بالواحات المغربية على مجموع الأعمال التطبيقية والبحثية التي يقوم بها المختصون في مجال صيانة هذا التراث، ويعتبر ترميم المباني التاريخية وتأهيلها لتقوم بأدوار أخرى غير التي أُنشئت من أجلها في البداية، من أهم الأمور وأكثرها دقة وتعقيدا، لما يتطلبه من خبرات فنية وعلمية من المستوى الرفيع فضلا عن تجربة راسخة. لقد اهتمت الدولة المخزنية بصيانة التراث العمراني لمنطقة الواحات وترميمه بهدف الاستمرار في الاستفادة من الخدمات التي يوفرها في الحياة اليومية للسكان ومواصلة استعمال مكوناته بما يخدم مصالح الجهاز المخزني ويدعم مكانته، وذلك منذ القرن الثالث عشر الهجري المقابل للتاسع عشر الميلادي، للحفاظ على المنشآت المعمارية القديمة المتمثلة في القصور وقصبات الجنوب بنية الاستمرار في استعمالها لتلبية حاجيات السكان المحلية، والذي ترجمته مجموعة من التدابير والاقتراحات التي تضمنتها مختلف المخططات ورد الاعتبار لقصور وقصبات الجنوب الشرقي المغربي. وابتداء من أواسط الستينات من القرن الماضي تنامى الخطاب حول العناية بالعالم القروي من قبل المهتمين بالتنمية وهكذا جاءت تدخلات الدولة في شكل مخططات للإنقاذ والترميم.

فما هي أهم المراحل التي مرت منها عمليات الصيانة والترميم والتأهيل للتراث العمراني بالواحات المغربية؟ وهل كانت هذه العمليات على شكل تدخل مباشر للدولة من أجل الإنقاذ، أم كانت عبارة عن مخططات تنموية، أم على شكل برنامج علمي يتوخى رد الاعتبار لهذا الموروث التاريخي؟ وما هي مختلف وجهات النظر بين من يرى ضرورة إعطاء الأسبقية للمباني التي ما تزال مأهولة بالسكان، وبين من يرى ضرورة

Journal Indexed in Emerging Sources Citation Index (Web of Science)
Covered in *Clarivate Analytics* products and services, ISSN: 0018-1005

ربط الأولوية بقيمة المبنى التاريخي والعمراني، وبين من يرى انعدام الجدوى من إنفاق أموال طائلة في مباني يمكن إنتاج أفضل منها وبأقل تكلفة؟

1. العمارة المغربية المبنية بالتراب

1.1. الخصائص العامة

لعبت مواد البناء دورا أساسيا في مجال العمارة العربية الإسلامية بصفة عامة، واختلفت في أشكالها وفي طبيعتها حسب تباين الظروف الجغرافية واختلاف الطبائع والعادات. كل مدينة على ما يتعارف ويصطلح عليه سكانها "ويناسب مزاج هوائهم واختلاف أحوالهم في الغنى والفقر. فالأمراء ومن في معناهم يتخذون القصور والمصانع العظيمة الساحة المشتملة على عدد من البيوت والغرف لكثرة الولد وكثرة التابع والحاشية. ويبنون الجدار بالحجارة ويلحمون بينها بالكلس ويبالغون في التنجيد والتنسيق وتزيين الجدران بالنقش على الجص والأصبغة إظهارا للبسطة بالعناية في شأن المأوى وهناك من يقتصر على بناء سكن لنفسه وولده ولا يبتغي ما وراء ذلك لقصور حاله."[1] ويأتي التراب في المرتبة الأولى لمواد البناء المستعملة في العمارة المغربية، ذلك أن هذه المادة وإن كانت تفرض في تشييدها أحجاما ونسبا عامة، فإنها بالمقابل تعطي حرية كبيرة "في تشكيل الفراغ عبر البناء واختراع أحجام ونسب جديدة تعيد الاعتبار للمقياس الإنساني باعتباره يمثل في النهاية العامل الرئيسي الذي يفترض أن يحدد المادة وكيفية استخدامها، هذا فضلا عن العنصر الجمالي المميز لهذه المادة بالذات."[2] وكانت نتيجة ذلك أن انتشر استعمال التراب في مناطق متعددة وامتد عبر أزمنة مختلفة، منذ آلاف السنين قبل الميلاد، بفضل ملاءمته للظروف الاقتصادية والمناخية. ذلك أن التراب يعتبر مادة طبيعية محلية متوفرة بكثرة وهي "سريعة الاستعمال ولا تعتمد على أدوات معقدة أو باهظة الثمن. كما يوفر تماسكا داخليا للجدران، ويقاوم الريح والأمطار القوية، ويضمن تكيفا جيدا للحرارة وللصوت."[3] والتراب كذلك مادة سهلة الاستعمال والإعداد

---

1. .عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، 1978)، 510-511.

2. Hassan Fathy, *Construire avec le peuple*. Collection Hommes et Sociétés (Paris: Éditions Sindibad, 1970), 36.

3. André Bazzana, "L'architecture de terre au moyen-âge, considérations générales et exemples andalous," in Colloque International sur *l'architecture de terre en Méditerranée: Histoire et perspectives* (Rabat: Faculté des Lettres et Sciences Humaines, 1996), 202.

وتدخل في تشييد الأسوار، كما توظف في بناء السقوف والقبب وأيضا في عمليات التمليط والتبليط. وبخلاف المواد التي تجلب من بعيد مثل الحجارة والخشب، "فإن التراب المستعمل في الطوب والطابية غالبا ما يستخرج وبسهولة من عين المكان، كما أن المادة الأولية لا تستعمل مباشرة في حالتها الطبيعية. بل تخدم وتحول في مكوناتها الفيزيائية لضمان استقرار المادة عبر خلطها بمواد مخصبة نباتية كانت أو معدنية، مما يقلل من عوامل التجفيف ويساعد على مقاومة المادة ضد الكسر،"[4] ويلعب الكلس والتبن هذا الدور بامتياز حيث يقومان بالربط بين مكونات التراب وبالتالي تشكيل طبقة صلبة ومضادة للرطوبة ولتسرب المياه.

ويستخدم التراب في عمليات التلبيس أي تكسية الحائط بطبقة من الملاط أيا كانت مادته، مما يساعد على تقويتها وحمايتها من الأمطار. كما أنه يوفر سطحا أملسا للجدران يمكن زخرفته وتزيينه إذا ما رغب في ذلك.[5] والتراب مادة بنائية تتميز بالقوة والصلابة وتوفر هواء مكيفا داخل التكوينات المعمارية، وقد استخدمت في البناء بواسطة ألواح من الخشب تختلف في الإعداد وتتنوع في الاستعمال من منطقة إلى أخرى. "ومنها البناء بالتراب خاصة يتخذ لها لوحان من الخشب مقدران طولا وعرضا باختلاف العادات في التقدير وأوسطه أربع أذرع في ذراعين فينصبان على أساس، وقد بوعد ما بينهما بما يراه صاحب البناء في عرض الأساس، ويوصل بينهما بأذرع من الخشب يربط عليها بالحبال والجدار، ويسد الجهتان الباقيتان من ذلك الخلاء بينهما بلوحين أخريين صغيرين، ثم يوضع فيه التراب مخلطا بالكلس، ويركز بالمراكز المعدة حتى ينعم ركزه وتختلط أجزاؤه، ثم يزاد التراب ثانيا وثالثا إلى أن يمتلئ ذلك الخلاء بين اللوحين، وقد تداخلت أجزاء الكلس والتراب وصارت جسما واحدا، ثم يعاد نصب اللوحين على الصورة السابقة، وهكذا إلى أن تنظم الألواح كلها سطرا من فوق سطر، وينتظم الحائط كله ملتحما كأنه قطعة واحدة ويسمى الطابية وصانعه الطَّوَّاب."[6] فاللوح يعني بالأساس الوسيلة المعتمدة في البناء بينما الطابية تدل عن تقنية للبناء أكثر من كونها مادة بناء.ففي داخل

4. Bazzana, "L'architecture," 178-179.

5. عثمان محمد عبد الستار، **الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامي، دراسة أثرية معمارية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، 208-209.

6. ابن خلدون، **المقدمة**، 407-408.

"ألواح من الخشب يدك خليط من الحصى والتراب والجير. وترتفع الأسوار على قواعد متتابعة، فنجد في الجدران آثار الأعمدة التي تشد الألواح وفق المساحة المطلوبة."[7] ولا تتطلب عملية البناء بالتراب إلا حدا أدنى من المعرفة التقنية في تخليط المواد، وتركيب اللوح، والدقة المطلوبة في بعض جوانب البنايات. هذه المعرفة لم تستوجب، على الرغم من أهميتها وجود مدارس متخصصة في الهندسة، وإنما انتقلت شفويا من جيل لآخر. فلم يقتصر عمل البنائين على استعمال مواد البناء بل كانوا يقومون كذلك بالتصميم والتتبع أي بكل العمليات التقنية، مما جعلهم يلقبون بالمعلمين، فهم البناؤون والخبراء بهذه الحرفة وبأحكامها، هذا في الوقت الذي كان صاحب نظارة المباني يتولى الإشراف على مباني الدولة وإخراج الأموال للنفقات عليها.[8]

اعتمدت عمليات البناء ببلاد المغرب عامة وبمناطق الواحات مثل سجلماسة بشكل خاص على الطابية والطوب، وما يرافقهما من تمليط الجدران بالطين، فضلا عن صنع الآجر والقراميد والزليج. وساعدت الطابية على تشييد مباني كثيرة بطريقة سريعة، ويشهد على ذلك قصر مدة بناء مختلف العمائر التي أشرف عليها الأمراء والسلاطين الذين تعاقبوا على حكم المغرب. فمثلا في سنة 522هـ/1126م شرع الأمير المرابطي علي بن يوسف في إحاطة مدينة مراكش بالسور وبناء جامعها ومنارته، وأتم كل ذلك على عظم مساحته واتساعه في مدة ثمانية أشهر.[9] وفي سنة 579هـ/1183م لما أراد يوسف بن عبد المؤمن بن علي توسيع العاصمة الموحدية، قام بهدم السور المرابطي بجهة باب الشريعة وابتدأ في بناء أساس زياداته بها وأتمه، وأعاد بناء السور المذكور في أربعين يوما من تاريخ الشروع في عملية البناء.[10] وفي سنة 593هـ/1197م بنى يعقوب المنصور الموحدي عاصمته رباط الفتح وأتم سورها وركبت أبوابها، وفيها أيضا أتم قصبة مراكش وجامعها بالبناء، وفي السنة الموالية أكمل تحصين مدينة فاس وبناء باب

7. Henri Terrasse, *Kasbah berbères de l'Atlas et des oasis: les grandes architectures du sud marocain* (Paris: Édition Horizons de France, 1938), 51.

8. محمد المنوني، **ورقات عن حضارة المرينيين** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)، 90-91.

9. مؤلف مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، حققه سهيل زكار وعبد القادر زمامة (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1979)، 90.

10. أبو العباس ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)**، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ومحمد بن تاويت ومحمد زنيبر وعبد القادر زمامة، منشورات الجمعية المغربية للتأليف الترجمة والنشر بالرباط (بيروت: دار الغرب الإسلامي-الدار البيضاء: دار الثقافة، 1985)، 154.

الشريعة بها.[11] كما شيد المرينيون عاصمتهم فاس الجديد في مدة زمنية قصيرة، إذ بني جامعها الأعظم في مدة ثلاث سنوات، وبنيت دور الوزراء والأسواق من باب القنطرة إلى باب عيون صنهاجة في شهر شوال من سنة 669 هـ/1271 م.[12] وأثناء حصاره الطويل لتلمسان شيد السلطان أبو يعقوب يوسف المريني مدينة المنصورة وأدار السور عليها سنة 702 هـ/1303 م. فصارت هذه المدينة، رغم قصر مدة بنائها،"إحدى مدائن المغرب ومن أعظم الأمصار والمدن وأحفلها اتساع خطة واحتفال بناء وتشييد منعة."[13]

1.2. ظهور العمارات الترابية وتطورها بالواحات المغربية

يعتقد أن العمارة الترابية كانت منتشرة في الواحات المغربية منذ عهود تاريخية قديمة يصعب تحديدها بدقة، حيث يعرف عن القبائل الزناتية أنها كانت أكثر القبائل المغربية استقرارا بالمقارنة مع قبائل صنهاجة وقبائل مصمودة، وبالتالي كانت تتخذ مساكنها على شكل مبان محصنة ومشيدة من التراب قبل أن تظهر مدينة سجلماسة، كأول حاضرة إسلامية بالمغرب الأقصى، على الساحة السياسية ابتداء من منتصف القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي. هذه المدينة التي تجمع المصادر التاريخية أنها بنيت سنة 140هـ/757م من قبل بني مدرار المكناسيين بزعامة أبي القاسم سمكَو بن واسول، فاتخذت في البداية شكل عاصمة إمارة مستقلة، وتحكمت في تجارة القوافل العابرة للصحراء الكبرى. فكان من نتائج ذلك أن ازدهرت المدينة، وبالمقابل جلبت لها هذه الحظوة أطماع كل القوى السياسية المنافسة قبل أن يسيطر عليها المرابطون سنة 447هـ/1054م، فتحولت إلى عاصمة ولاية لدولة مركزية شاسعة واندمجت في شبكة اقتصادية وسياسية أكبر، وشهدت تغييرات متناقضة من سلطان إلى آخر وبتعاقب الدول الحاكمة: المرابطية، فالموحدية والمرينية.

---

11. أبو الحسن علي ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس** (الرباط: دار المنصور، 1973)، 269.

12. مؤلف مجهول، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية** (الرباط: دار المنصور، 1972)، 161-162.

13. عبد الرحمن ابن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر من تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981)، الجزء السابع، 293.

الشكل. 1: بقايا باب فاس أو الباب الشمالي بموقع مدينة سجلماسة (المصدر: المؤلف).

إن الموقع الجغرافي المتميز لمدينة سجلماسة أهلها أن تكون ملتقى تيارات الحضارة العربية الإسلامية سواء الوافدة منها من المشرق أو من الأندلس. وكان لهذا التلاقح الحضاري أثره الواضح على عمارة سجلماسة الترابية التي تمازجت فيها عناصر هندسية متنوعة تطورت مع توالي الفترات التاريخية. فابتداء من دخول المرابطين الصنهاجيين لسجلماسة سنة 447هـ، شكلت "آثارهم المعمارية والفنية همزة الوصل بين الأساليب والطرز العربية بالمشرق العربي ونظيرتها بالمغرب الأقصى."[14] ويذكر صاحب **الاستبصار** أن المدينة حافظت على شكلها العمراني في العهد الموحدي مع نفس العدد من الأبواب المفتوحة في السور[15] الذي تم بناؤه من الطابية بواسطة ألواح خشبية. كما كشفت التحريات الأثرية التي أنجزت بموقع هذه المدينة عن الانتشار الكبير للعمارة الترابية والمعتمدة أساسا على الطابية. وكان هذا النمط المعماري "ينتشر من المحيط الأطلسي بالمغرب إلى هضاب أفغانستان مرورا بضفتي الصحراء والجزيرة العربية وصحراء سوريا وإيران. وإذا كانت إشارات المصادر التاريخية نادرة، فإن الأبحاث الأثرية قد ساعدت على الكشف عن تقنيات البناء الترابي،"[16] والتي قد تكون معاصرة لسجلماسة

14. عثمان عثمان إسماعيل، "فضل المرابطين على الفن المغربي الأندلسي،" **دعوة الحق** 232 (صفر 1404هـ/نونبر 1983): 27.

15. مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار: وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب**، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1985)، 163.

16. Larbi Erbati, "L'architecture de terre dans le Maroc saharien, description des géographes et apport de l'archéologie," in Colloque International sur *l'architecture de terre en Méditerranée: Histoire et perspectives* (Rabat: Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996),111.

أو سابقة عنها. وهي نفس التقنيات التي اعتمدت فيما بعد في بناء مراكش وفاس والرباط ومكناس وغيرها من المدن المغربية.

شكلت سجلماسة مركزا حضريا، ولا يستبعد أنها كانت أيضا تحتضن بعض التشكيلات المعمارية المنعزلة على شكل قصور وقصبات، حيث يشير أبو حامد الأندلسي إلى "أن سجلماسة كانت محاطة بمساكن محصنة."[17]

ويعود الفضل في انتشار هذا النمط السكني بهذه المناطق "إلى قبائل زناتة التي أنشأت أغلب واحات الصحراء كواحات سوف ووادي ريغ ووركَلة وتيدكلت وتوات."[18] ويذكر ابن خلدون "أن القبائل الزناتية تركت قصورها جنوب جبال درن لعرب المعقل بعد أن تكونت لها دول ببلاد المغرب، بني مرين بفاس وبني زيان بتلمسان."[19] لذلك يمكن إرجاع أصول ظاهرة القصور إلى القبائل الزناتية، خاصة وأن "المنزل الزناتي يتكون من عدة طوابق بينما المنزل الصنهاجي "القبايلي" يتكون من سكن أرضي فقط."[20] كما يمكن القول إن هذه القصور عرفت "تأثيرات شرقية ومتوسطية قبل الإسلام، فالمنازل ذات الصحون والأشكال المربعة وظهور الزوايا القائمة والتحصين والتنظيم البسيط ومتانة بناء الأسوار ووجود النخيل والجمال، كلها معطيات تنتمي إلى حوض بحر الأبيض المتوسط."[21]

وقد عرف بناء القصور اتساعا وتطورا ملحوظا مع دخول عرب المعقل إلى المنطقة، لأن هؤلاء أنفسهم نقلوا معهم مقومات هذا النمط السكني من مناطق استقرارهم الأولى التي كانت مجالا لسكنى قبائل زناتة فيما سبق.[22] وأدى ذلك "إلى ظهور التجمعات البشرية الأولى، فتطورت بذلك التشكيلات المعمارية الدائمة بالواحات الشبه الصحراوية تحت تأثيرات محتملة لهذه المبادلات خلال عهد الزناتيين الذين نظموا وقننوا التجارة الصحراوية وتحكموا أيضا في ساكنة الفلاحين المستقرين

17. Eugène Fagnan, *Extraits inédits relatifs au Maghreb, géographie et histoire* (Alger: Ancienne Maison Bastide-Jourdan Jules Carbonel, 1924), 28.

18. Tadensz Lewiki, "Sur le titre libyco-berbère," in *Études maghrébines et soudanaises. Studio nadmaghrebem i sudanem* (Varsovie:Publication de l'Académie Polonaise des Sciences, Comité des Études Orientales, 1976), 44.

19. ابن خلدون، **العبر**، 77.

20. Émile-Félix Gautier, *le passé de l'Afrique du Nord* (Paris: édition Payot, 1964), 228-9.

21. Jean Hensens, "Habitat rural traditionnel des oasis présahariennes, le qsar: problème de rénovation," *Bulletin Economique et Social du Maroc* 114 (1969): 83.

22. حسن حافظي علوي، **سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي** (المحمدية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1997)، 116-117.

وشبه المستقرين."[23] كما يمكن أن يكون هذا النمط المعماري قد نقله عرب المعقل أنفسهم من بلادهم الأصلية بالجزيرة العربية، ذلك أن هندسة القصور بسجلماسة تأثرت في نفس الوقت بمؤثرات أندلسية ومشرقية.[24]

ويصعب على كل حال الحسم في تحديد تاريخ دقيق لبداية ظاهرة القصور بمنطقة سجلماسة، ويمكن القول بأنه بعد تخريب هذه الحاضرة عرفت باديتها تحصينا بواسطة سور طويل بلغ 80 ميلا (128 كيلومترات).[25] وحسب الأوصاف الواردة في المصادر العربية، فسجلماسة إما أنها كانت على شكل "مدينة كبيرة جدا واندثرت في وقت لم يحدد، وإما أنها كانت عبارة عن قصور متوالية في منطقة معينة."[26]

وبالاعتماد على رواية محمد بن الحسن الوزان، فإن معظم القصور بالمنطقة برزت مباشرة بعد اندثار مدينة سجلماسة، لما خربها سكانها وهدموا سورها فالتجأوا بالضواحي وبنوا قصورا خاصة بهم كان عددها في بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، حوالي ثلاثمائة وخمسين قصرا بين كبير وصغير. "استولى بنو مرين على هذا الإقليم بعد اضمحلال مملكة الموحدين وعهدوا بحكمه إلى أقرب الناس إليهم وخاصة أبنائهم وظل الأمر كذلك إلى أن مات أحمد (أبو العباس) ملك فاس فثار الإقليم وقتل أهل البلاد الوالي وهدموا سور المدينة فبقيت خالية حتى يومنا هذا وتجمع الناس فبنوا قصورا ضخمة ضمن الممتلكات ومناطق الإقليم."[27]

وباختصار، لقد تحكمت السلطة المركزية في مدينة سجلماسة وجعلت منها عاصمة أهم ولاية من ولايات الدولة المغربية، فأصبحت مواردها المالية المستخلصة من تجارة القوافل، وسك العملة، والمعادن، والمنتجات الفلاحية والصنائع، بمثابة المداخل الرئيسية لخزينة الدولة والتي تستعمل كقوة مضافة لمواجهة الضائقات الاقتصادية. وهذا ما جعل من المدينة الهدف الأول لكل حركة أو قوة تريد بسط سيطرتها على المغرب عامة وعلى

23. Idriss Saidi, "Étude Architecturale des ksour du Tafilalet, dossier d'analyse et de diagnostic," *Oasis Tafilalet* 1 (1999): 11.

24. محمود إسماعيل عبد الرزاق، **الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1985)، 300.

25. Djinn Jacques-Meunié, *Le Maroc Saharien des Origines à 1670* (Paris: Édition C. Klincksieck, 1982), 297.

26. محمد حجي، "المنافسة بين سجلماسة وإيليغ والدلاء،" ضمن أعمال ندوة **سجلماسة تاريخيا وأثريا** (الرباط: مطابع الميثاق، 1988)، 29.

27. محمد بن الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، تحقيق وترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (الرباط: الشركة المغربية لدور النشر المتحدة، 1982)، الجزء 2، 121.

التجارة الصحراوية بالخصوص. فكانت النتيجة "أن فقدت سجلماسة وإقليمها الكثير من أهميتها السياسية والاقتصادية وكانت مركزا لتمرد الحكام المحليين المدعمين من لدن القبائل المعقلية المحلية."[28] هذا فضلا عما عرفه المغرب ككل، بما فيه منطقة سجلماسة، خلال هذه الفترة وبعدها من أزمات اقتصادية نتيجة توالي سنوات الجفاف والأوبئة، حيث يشير ابن أبي زرع أنه في سنة 630 هـ/1233م انتشرت مجاعة عظيمة ووباء كبير حتى خلت البلاد من العباد.[29]

الشكل. 2: نموذج من القصور السلطانية أو المخزنية (المصدر: المؤلف).

2. العمارة الترابية المغربية وتحديات الحفاظ

حرصت الدولة المغربية في السنوات الأخيرة على تحيين ترسانتها القانونية المتعلقة بحماية التراث والتي تشكل إن هي تم تفعيلها إطارا مرجعيا وأداة فعالة لرد الاعتبار للتراث الوطني.[30] كما سعت الدولة إلى تأهيل منظومتها المؤسساتية لمواكبة مسلسل التدهور والتلاشي التي يتعرض لها باستمرار المعمار المبني بالتراب على وجه الخصوص. فما هو موقع التراث المعماري بالواحات الجنوبية الشرقية ضمن برامج الحفاظ على التراث العمارني؟

2.1. القوانين التشريعية والتنظيمية العامة للحفاظ على التراث المعماري بالمغرب

منذ سنة 1912 تاريخ توقيع عقد الحماية الفرنسية على المغرب، سارع المقيم العام الجنرال ليوطي إلى وضع القوانين لتنفيذ تصوره بخصوص التراث الوطني. وهكذا

28. Larbi Mezzine, *Le Tafilalet, contribution à l'histoire du Maroc aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles* (Rabat: Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987), 32.

29. ابن أبي زرع، **الأنيس**، 276.

30. عبد الواحد مهداوي، **دليل التراث الثقافي والطبيعي بالمغرب** (الدار البيضاء: منشورات مرايا، 2011)، 9.

أُصدِرَ ظهير 26 نونبر 1912[31] والمتعلق بالمحافظة على المعالم التاريخية والكتابات المنقوشة وبأهمية حماية البقايا الأثرية المرتبطة بتاريخ الدولة المغربية وكذا القطع الفنية التي تساهم في جماليتها. كما أكد الظهير على ضرورة وضع المآثر التاريخية وما يليها تحت المراقبة الخاصة للإدارة المركزية وأيضا بتقييدها وترتيبها بمراسيم وضوابط محددة. ونظرا لمحدودية هذا الظهير والغموض الذي يكتنف المفاهيم التي طرحها والإجراءات المسطرية الواجب إتباعها لتنفيذ مقتضياته، فقد صدر ظهير جديد بتاريخ 13 فبراير 1914 يشتمل على تعديلات تهدف أساسا إلى حماية المناطق المحيطة بالمعالم التاريخية والمواقع التي تمثل قيمة فنية.[32] وبحلول سنة 1945 توقف العمل بظهير 1914 واستبدل بظهير 21 يوليوز 1945[33] الذي أضاف جملة من المقتضيات، خاصة ما يتعلق بالحفاظ على المآثر التاريخية والمواقع والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات والمدن العتيقة والنماذج المعمارية الجهوية.

وعلى الرغم من حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، ظل حبيس القوانين الصادرة منذ زمن الحماية إلى حين صدور القانون رقم 80-22 سنة 1980 والمتعلق بالحفاظ على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات، والمتضمن أمر تنفيذه ظهير رقم 341-80-1 بتاريخ 25 دجنبر 1980.[34] ويحدد قانون 80-22 مسطرة تقييد وترتيب ما يدخل في عداد الآثار من العقارات بالأصل أو بالتخصيص وكذا المنقولات التي ينتج عن الحفاظ عليها فائدة بالنسبة لفنون المغرب أو تاريخه أو حضارته. ويهدف التقييد تمكين الدولة من إجراء جرد شامل لمختلف مكونات التراث الثقافي من جهة، ومن تبسيط المساطر المتعلقة بالتدخل لإنقاذه من التدهور، من جهة ثانية، مع اتخاذ كل الإجراءات للحفاظ على حق الملكية الذي يضمنه القانون.

2.2. الحفاظ على التراث المعماري بالواحات في ضوء النصوص القانونية

تشكل عملية الحفاظ على التراث المعماري، إحدى أهم اهتمامات مديرية التراث الثقافي التابعة لوزارة الثقافة، وتواجه عملية التدخل صعوبات كبيرة خاصة فيما يتعلق بالقصور والقصبات التي تدخل ضمن الملكية الخاصة دون أن يتم تقييدها في عداد الآثار.

31. المملكة المغربية الشريفة، "ظهير 16 ذي الحجة 1330 هـ/26 نونبر 1912،" **الجريدة الرسمية** 5 (29 نونبر 1912).
32. المملكة المغربية الشريفة، **الجريدة الرسمية** 43 (27 فبراير 1914).
33. المملكة المغربية الشريفة، "ظهير 11 شعبان 1364 هـ/21 يوليوز 1945،" **الجريدة الرسمية** 1715 (7 شتنبر 1945).
34. المملكة المغربية، **الجريدة الرسمية** 3564 (18 فبراير 1981).

2.2.1. سياسة الحفاظ والقوانين والتشريعات الدولية

لقد أصبح الاهتمام بحماية المناطق والمباني التاريخية يأخذ أبعادا عالمية منذ نهاية القرن العشرين، حيث ازدادت الدعوات الهادفة إلى وضع مواثيق وتوصيات دولية للحفاظ على التراث الإنساني، وخاصة في ظل النمو العمراني السريع وغيرها من العوامل التي أضرت بالآثار والمعالم المعمارية بشكل كبير. إن مراعاة القوانين الصادرة على المستوى الوطني بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية كانت من الأسباب الرئيسة لسن سياسات الحفاظ. إذ تعتبر القوانين والتشريعات والأنظمة التي توضع على مستويين الأول وطني والثاني عالمي، هي الضابط الأساسي للتعامل مع التراث العمراني.

وقد اهتمت اليونسكو بتحديد الأطر العامة التي يتم من خلالها تنظيم وتوجيه عمليات الحفاظ على الموروث الثقافي للإنسانية. وهكذا قامت بوضع مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي تختص بإعادة تأهيل البنية، وتتعامل هذه الاتفاقيات مع المباني من ثلاثة جوانب: فهي أماكن للسكن من جهة، وهي تراث ذو قيمة ثقافية وتاريخية من جهة ثانية، وهي أخيرا تدخل ضمن التنمية المستدامة. وأتت هذه الاتفاقيات بدلالات عملية تساهم في تحديد المهام والمسؤوليات والتقنيات وفق تدابير علمية وتقنية وإدارية وتشريعية ومالية متنوعة، وبالتالي يمكن لكل دولة أن تعدل تشريعاتها المحلية المتعلقة بحماية معالمها التاريخية بالاعتماد على الأطر العامة المحددة في هذه التوصيات والتدابير. ويبقى أن ضعف الاهتمام المحلي بالتراث المعماري للواحات قلص بشكل كبير جدا من إشعاعها كتراث إنساني رغم توفرها على المؤهلات الكافية لتصنيفها والتي لا تقل أهمية عن الخصائص والمميزات التي تنفرد بها بعض المواقع الوطنية المصنفة تراثا عالميا كموقع وليلي ومدينة فاس وقصر آيت بنحدو على سبيل المثال لا الحصر.

1.1.2. القوانين على المستوى الوطني

إن ربط قوانين التراث بقوانين ووثائق التعمير وكذا ضوابط التصنيف، زاد من تعقيد مساطر الحفاظ على التراث المعماري بالواحات المغربية. وعلى الرغم من وجود البند 42 من قانون 80-22 المتعلق بالحفاظ على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات والمتضمن أو المتعلق بتنفيذه ظهير رقم 1-80-341 بتاريخ 1980 كما وافق عليه مجلس النواب المغربي في يوم 11 يونيو 1980 والمرتكز على ظهير 21 يوليوز 1945 والذي بموجبه سجلت كل الواحات الصحراوية كمواقع تاريخية

في الفترة ما بين 1943 و1953،[35] إلا أن اعتبار القصر كتجمع سكاني ذي ملكية خاصة يعرقل إمكانية ومسطرة الترتيب. كما أن وجود أغلب القصور خارج المدار الحضري، يجعلها غير مدرجة ضمن وثائق التعمير، وحتى تلك المتواجدة داخله تم تحديدها كنطاقات محمية وجب التعامل معها بصرامة وفق الإجراءات التالية:

- عدم الترخيص بالبناء في المساحات التي لا تبعد عن السور الخارجي للقصور والقصبات بأكثر من 20 مترا؛

- كل أشغال البناء داخل القصور والقصبات يجب أن تحترم النمط المعماري الأصيل؛

- منع البناء بالمواد الحديثة (الصلبة)؛

- عدم تجاوز الارتفاع المتعارف عليه والمحدد في طابقين.

3. تحديات إنقاذ العمارة الترابية بالواحات المغربية

3.1. عمليات الترميم خلال القرن XIX م وفق وثائق محلية

يعتبر ترميم المباني التاريخية من أهم الأمور وأكثرها دقة وتعقيدا وفي إطار الاهتمام الضروري بصيانة المباني التاريخية وترميمها للتمكن من الاستمرار في استخدامها على الدوام، فإن عملية الترميم قد اعتبرت دوما من الأمور الهامة، لما تتطلبه هذه العملية من خبرة فنية وعلمية عالية المستوى ومن تجربة راسخة. وقد اهتمت الهيئات المعنية بالحفاظ على التراث المعماري للواحات بهذا الموضوع والذي ترجمته الاقتراحات التي تضمنتها مختلف المخططات ورد الاعتبار للعمارة المبنية بالتراب في إطار برنامج كامل يشمل جميع قصور وقصبات الواحات الجنوبية الشرقية للمغرب. ويظهر من النمط الحالي لقصور وقصبات الواحات المغربية أنها عرفت عدة تدخلات وإصلاحات سواء من قبل قاطنيها أو من قبل الدولة، وهو ما رصدته بعض الوثائق المحفوظة بمديرية الوثائق الملكية، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

- رسالة جوابية من السلطان مولاي عبد الرحمن ابن هشام إلى ابنه وولي عهده سيدي محمد يبلغه فيها بتقديم 230 مثقال إلى المسمى البركة سيدي اليمني بن ملوك منها

35. Sadki Aba, "Urbanisme et conservation du patrimoine culturel présaharien, cas des *ksour* du Tafilalet," mémoire de 3e cycle, Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, Rabat, 2003, 133.

200 مثقال بقصد إصلاح ما تلاشى من سور قصبة سيدي ملوك و30 مثقال لإصلاح مدينة (أي مقبرة) قريته وصيانتها.[36]

- رسالة من الوصيف مسعود الشيباني إلى الأمير سيدي محمد بن عبد الرحمن في شأن إصلاح قصر آبار وقصر أولاد عبد الحليم بتافيلالت.[37]

- رسالة من الوصيف مسعود الشيباني بشأن بعض الترميمات والبناء المزمع إنجازه بقصر أولاد عبد الحليم، وتهم عملية الترميم تبليط المصرية بالجبس والحجارة وتزليج أتباع الدويرية الخارجية، فضلا عن بناء حمام والجنان والقناطر...إلخ.[38]

- رسالة من الأمير مولاي سليمان بن محمد بن عبد الرحمن إلى السلطان مولاي الحسن تهم ترميم ضريح مولاي علي الشريف، وقصر أولاد عبد الحليم، وقصر الدار البيضاء، وقصر بني ميمون، وقصر تعرمت، وقصبة مولاي سليمان، نتيجة لما تعرضت له هذه البنايات من أضرار جراء فيضانات وادي زيز. وقد كتب على ظهر هذه الرسالة ما تم القيام به والمبلغ الذي أُنفق في ذلك: "مولاي سليمان ومولاي رشيد أجابوا عما أُمروا به من تقويم إصلاح ضريح مولانا علي الشريف بأنهم أوقفوا أرباب المعرفة عن ذلك وقوموا جميعه بما لا بد منه 3099 ريـال حسني مفصلا، طالبين تنفيذ ذلك إعانة وتأمينا لقلوبهم من خوف عودة السيل وخيانة الخائنين، وهذا الصائر المقدم به ثلاثة آلاف ريـال وتسعة وتسعين ريالا والريال بحسب خمسين أوقية."[39]

• رسالة عبارة عن تقويم للأمين أحمد الشراط بشأن إعادة بناء قصر تغمرت والمبلغ المقدر لذلك.[40]

1.2. أهم التدخلات خلال القرن XX

منذ ستينيات القرن العشرين، وفي سياقات مختلفة عما كان سائدا في مغرب ما قبل الحماية، ومباشرة بعد استعادة البلاد لاستقلالها، تقوى الخطاب حول تنمية العالم القروي، وهكذا جاءت تدخلات الدولة على شكل مخططات أهمها:

---

36. مديرية الوثائق الملكية، الوثيقة رقم 19795 (الرباط: دون تاريخ).
37. مديرية الوثائق الملكية، الوثيقة رقم 24008 (الرباط: دون تاريخ).
38. مديرية الوثائق الملكية، الوثيقة رقم 24009 (الرباط: دون تاريخ).
39. مديرية الوثائق الملكية، الوثيقة دون رقم (الرباط: 8 محرم 1305 هـ/26 شتنبر 1887).
40. مديرية الوثائق الملكية، الوثيقة دون رقم (الرباط: 11 ذي الحجة 1311 هـ/14 يونيو 1894).

• مخطط 1960-1964: اعتبر هذا المخطط تجهيز المراكز القروية من أهم العوامل لتحديث البوادي، حيث ستكون هذه الأقطاب بمثابة نقاط لنشر التقدم.[41] وعلى الرغم من أهمية هذه الفكرة، فقد همش المخطط السكن القروي لصالح السكن الحضري تحت مبرر الاستعجال وضعف التحولات الاجتماعية بالوسط القروي، ولكن هذا لا ينفي وجود تدخلات استثنائية متفردة وانتقالية.[42] ترجمت هذه العملية على مستوى السكن فيما يسمى بالمساعدة على البناء الذاتي والعمل على تحسين البنيات التحتية من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للسكان في إطار عمليات الانطلاقة الجماعية أو الإنعاش الوطني.[43]

• مخطط 1965-1967: جاء هذا المخطط كحل استعجالي لمخلفات فيضانات وادي زيز لسنة 1965، حيث قامت الحكومة بمساعدة السكان على ترميم أسوار بعض القصور المتضررة وتشييد قصور جديدة لإيواء المنكوبين.

• مخطط 1968 -1972: وكان هدفه تدارك النقص الحاصل في المخطط السابق، حيث عملت الدولة في إطار برنامج تجديد السكن الواحي بدعم من البرنامج العالمي للتغذية "PAM" على الحد من تدهور معمار القصور، وذلك بالقيام بتسعين ألف عملية تدخل في ظرف خمس سنوات منها ثلاثين ألف عملية تجديد للقصور بالواحات الجنوبية الشرقية، إلى جانب بناء ستين ألف سكن أصيل. وقد أُوكلت مهمة تطبيق هذا المخطط لمديرية التعمير والسكن. وفي هذا الصدد، قامت الدولة بإعادة إسكان المتضررين من سد الحسن الداخل في إطار ما سمي بالقرى الجديدة، والتي وصل عددها إلى عشرين قرية بكل من زيز الأوسط وزيز الأسفل. وتم تمويل هذا المشروع من قبل الدولة وخصصت له مائة مليون درهم لإنجاز الدراسات والتصاميم ووسائل التطهير، في حين تكلف البرنامج العالمي للتغذية بمراقبة هذه العملية وذلك بتخصيصه 13 مليون دولار.[44] وعلى الرغم من طموح هذا المخطط، فقد كانت مشاريعه دون المستوى المطلوب حيث

41. Royaume du Maroc, *Plan quinquennal 1960-1964* (Rabat: Ministère de l'Économie Nationale, 1965), 260-261.

42. Direction de statistique, *L'exode rurale trait d'évolution, profils et rapport avec les milieux d'origines* (Rabat: Imprimerie El-Maarifal-Jadida, 2000), 77.

43. Royaume du Maroc, *Plan quinquennal 1968-1972* (Rabat: Ministère de l'Économie Nationale, 1978), vol. 1, 89.

44. محمد المولودي، "تحول السكن الواحي ورهان التنمية المحلية،" ضمن أعمال الندوة الوطنية حول **السكن الريفي، التحولات وآفاق التنمية** (الجديدة 25-26 ماي 2006)، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10 (الجديدة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2001)،113-135.

استفادت بعض القصور دون أخرى، وتم تحويل مجموعة من القروض في مشاريع لا علاقة لها بالترميم كما أن ثلث المشروع هو الذي أُنجز فقط إلى حدود نهاية السنة المالية 1972 بحيث تم بناء عشرين ألف سكن من بين ستين ألف المقررة وتحقيق خمسة آلافعملية تجديد من بين ثلاثين ألف المبرمجة.

• مخطط 1973-1977: انطلاقا من الصعوبات التي واجهها المخطط السابق،[45] جاء هذا المخطط لتمديد عملية التجديد على ثلاث مخططات خماسية على أساس أن تشمل العملية جميع القصور بالواحات وأن يقوم البرنامج العالمي للتغذية بدعمها. ففي يوليوز من سنة 1974 وضعت وزارة الدولة المكلفة بالثقافة ورقة أولية تدعو إلى مشاركة كل الجهات في هذه العملية، ووفق ذلك شرع قسم جرد التراث الثقافي، ابتداء من أكتوبر من السنة نفسها بإعداد وثيقة التدخل والتي تتضمن النقط التالية:

- في المجال الصحي: يجب تحسين بنية الأزقة لتفادي الغبار الناقل للأمراض خاصة مرض العيون، ويجب بناء حاشية الآبار بالخرسانة وتغطيتها للحيلولة دون تلوثها، ويجب بناء حظائر جماعية لتفادي مساكنة الإنسان للحيوان، ويجب تنقية الخرب المهددة لصحة الإنسان.

- في مجال إنقاذ المباني التاريخية: يجب تعهد الأسوار الخارجية بالصيانة، ويجب إعادة تمليط بعض المنازل، ويجب حماية قاعدة الحيطان بالحجارة، ويجب القيام بتغيير وظائف بعض هذه المباني بعد تجديدها.

إلا أن هذا المخطط لم يكن أفضل حالا من سابقيه، حيث لم يتحقق منه ما كان مسطرا، وتم تبرير ذلك بعدم وجود أراضي فارغة للبناء، وتم التخلي على عمليات الترميم والتجديد للمباني التاريخية بمبرر الخطأ في التقديرات المالية.

• مخطط 1978-1980: ظل مسلسل التجاهل والتهميش أحد الثوابت في المخططات السابقة، وأمام ضعف المنجزات وخاصية تفرق السكن في الواحة والتي اعتبرها مخطط 1978-1980 عوائق تحول دون حدوث تحولات سكنية، تبنى هذا المخطط مناهج تدخل جديدة ركزت بالأساس على إنتاج المواد المحلية وإنعاش البناء الذاتي وكهربة القصور وترصيف أزقتها. إلا أن هذه العملية تبقى دون جدوى للحد من تدهور النمط المعماري

45. Royaume du Maroc, *Plan quinquennal 1973-1977* (Rabat: Ministère de l'Économie Nationale, 1978), vol. 2, 34.

الواحي، لكونها تدخلات جزئية ومتقطعة زمنيا ومشتتة مجاليا. وهكذا لم تستطع أن تحول دون تدهور القصر خاصة إذا اعتبرنا طبيعته المركبة وغياب دراسات معمقة كفيلة بإيجاد الحلول للعوامل الحقيقية لهذا التدهور، وبالتالي وضع إستراتيجية هادفة من شأنها رد الاعتبار لهذا التراث المعماري والحد من وتيرة تدهوره وإعادة هيكلته والرفع من مستوى التجهيزات بها والحث على إصلاحها وترميمها.

3. تحديات تأهيل العمارة المغربية المبنية بالتراب

1.1. تدخلات وزارة الثقافة

وضعت وزارة الثقافة الحفاظ على التراث المعماري الواحي وتأهيله ضمن أولويتها في المخطط الخماسي 1973-1977 حيث أعدت في يوليوز 1974 وثيقة حول هذا التراث بغية التدخل لإنقاذه. ولتحقيق هذا الهدف أنشأت لجنة تتشكل من ست خلايا هي: الشؤون الثقافية، التعمير والسكنى، السياحة والبيئة، وزارة الداخلية، الفلاحة والأشغال العمومية، والمخطط التنموي الجهوي، غير أن إكراهات مالية حالت دون تحقيق هذا المشروع.وبعد مرور أزيد من عشر سنوات، أعلنت اليونسكو سنة 1987 تسجيل قصر آيت بنحدو ضمن لائحة التراث العالمي "Patrimoine Mondial de l'UNESCO". وفي السنة نفسها أنشأت وزارة الثقافة بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" داخل قصبة تاوريرت بورزازات مركز ترميم وتأهيل مناطق الأطلس والجنوب.

"CERKAS: Centre de restauration et de réhabilitation des zones atlasiques et sub-atlasiques."

وكانت من الأهداف المسطرة لبرنامج الأمم المتحدة:

- ترميم قصر آيت بنحدو وجعله معلمة ثقافية وسياحية؛
- المحافظة على مهارات الصناعة التقليدية بهدف إعادة إنتاج البناء الذاتي المحلي؛
- تحسيس السلطات والسكان بضرورة رد الاعتبار للسكن التقليدي بالواحات.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني للحد من السكن العشوائي، تمت برمجة مجموعة من التدخلات بتمويل من وزارة الثقافة[46] وجهات أخرى من أجل تأهيل القصور

46. Aba, *Urbanisme*, 176.

والمحافظة عليها. ومن بين القصور التي استفادت من الإصلاح أذكر بشكل خاص قصر الفيضة، حيث همت عملية الترميم الأسوار الخارجية والمدخل الرئيسي والدار الكبيرة (الأبواب، الساحة، المشور الصغير، فناء المدخل وغرفه، السقوف، الحمام والرياض) مع إحداث مرافق صحية. وقد تحول القصر بعد ترميمه إلى متحف للتراث المحلي باعتبار أهميته التاريخية والحضارية بالمنطقة واعتبارا للدور الذي يلعبه المتحف سواء على مستوى التعريف بمقومات المنطقة الثقافية والطبيعية أو على مستوى التنمية السياحية للمنطقة.

1.2. تدخلات الوكالة الوطنية للحد من السكن غير اللائق

أُحدثت الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق سنة 1984 في إطار المخطط الخماسي 1981-1985 وتتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع للوصاية الإدارية والتقنية لوزارة الإسكان،[47] وهدفها الأساسي هو محاربة أحياء الصفيح والسكن العشوائي. وتدخلت هذه الوكالة بالواحات المغربية من خلال رد الاعتبار لعدة قصور منها: قصر تاركة، قصر أبو عام، قصر الفيضة وقصر إگلميمن بگلميمة. ومن أهم العمليات التي تم انجازها على مستوى هذه القصور والتي أشرف عليها مكتب دراسات بلجيكي "Patteet" يمكن ذكر ما يلي:

- تدعيم أساسات الأسوار؛
- ترميم النقط الأكثر تضررا بالقصر؛
- حماية وتقوية السور المحيط بالقصر؛
- تزويد القصر بالتجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وصرف صحي؛
- إنشاء ساحات ومنافذ جديدة وخلق نقط لإضاءة القصر.

1.3. تدخلات وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية

4.3.1. الشطر الأول

انطلاقا من سنة 1999 تم الشروع في ترميم قصبة مولاي عبد الكريم المجاورة لضريح مولاي علي الشريف، حيث همت العملية تبليط الأزقة والممرات وإصلاح حوالي 170 بناية بتكلفة بلغت 6 ملايين ونصف درهم. وبالمبلغ نفسه تم الشروع في

47. محمد السنوسي، **أضواء على قضايا التعمير والسكنى بالمغرب** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1988)، 140-141.

ترميم قصر أبو عام سنة 2003 من خلال صيانة واجهات وأبراج القصر، وكذا إنجاز شبكة التطهير الصحي، وإعادة تمليط جدران القصر، وتقوية أساس الجدران بالحجارة وتدعيم الأسقف المهددة بالانهيار.

4.3.2. الشطر الثاني

شمل هذا الشطر كل من قصر أخنوس الذي تقطنه حوالي 160 أسرة وبلغت تكلفته 8 ملايين درهم، وأيضا قصر أولاد عبد الحليم الذي تسكنه 35 أسرة وقدرت تكلفته بـ 5 ملايين درهم. وقد بدأت أشغال ترميم القصرين معا في شهر يونيو 2011 إلا أن الملاحظ في هذه الأشغال عدم احترامها للمعايير المعتمدة في الترميم حيث دعمت جوانب الأسوار بمواد حديثة من الإسمنت والحديد الصلب والتي تم تكسيتها بملاط من الطين. كما شمل الترميم الأجزاء التي لا تعاني من التدهور بل وهدمت أجزاء من السور لتمكين دخول بعض الآليات المحملة بالحجارة وغيرها، كما أُدخلت بعض المكونات المعمارية والعناصر الزخرفية الجديدة على هذه الأسوار.

1.4. تدخلات وكالة العمران

أُحدثت هذه المؤسسة سنة 2003 وهي بمثابة اندماج بين عدة مؤسسات تابعة لوزارة الإسكان والتعمير، بغية تقليص عددها وتفعيل جهودها. وفي إطار إسهامها في ترميم وإعادة تأهيل قصور الواحات، أنجزت برنامجا معلوماتيا يتضمن بطاقات تقنية لتشخيص الحالة الراهنة لكل قصر اعتمادا على الرواية الشفوية كمصدر وحيد للتاريخ وهو ما يحول دون تحديد القيمة المعمارية والتاريخية للقصور.

وكحصيلة لكل التدخلات، يمكن القول إنها قد اتسمت بالانتقائية ولم تستفد منها طيلة عقدين من الزمن سوى خمسة قصور هي الفيضة، مولاي عبد الكريم، أخنوس، أولاد عبد الحليم وأبو عام. كما انحصرت هذه التدخلات في إصلاح مجالات محدودة هي:

- بعض المرافق العامة داخل القصر كالمدخل الرئيسي والمسجد والساحة العمومية؛
- الممرات الرئيسية مع إعادة تأهيلها وترصيفها؛
- المباني الآيلة للسقوط بترميمها لما تشكله من خطر على البنايات المجاورة نظرا لتشابك الجدران؛
- إنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار لما لها من تأثير على المعمار المبني بالتراب؛

- إسناد وظائف جديدة لمرافق تخلت عن أدوارها الأصلية.

اتسمت كل التدخلات التي عرفتها العمارة الترابية المغربية بالواحات بالبطء والانتقاء وعدم إشراك السكان القادرين على ضمان الصيانة الدائمة لهذه العمارة، تظل ظرفية ودون جدوى وغير مشجعة على إعادة تعمير القصور. وكان بالإمكان لهذه التدخلات أن تعرف صدىً طيبا وربما نجاحا أفضل لو تم التسريع من وتيرة التدخل والأخذ بعين الاعتبار رأي الساكنة ومد العون لها لترميم مساكنها وإعادة تأهيلها شريطة أن تحترم الضوابط والأشكال الهندسية المميزة لعمارة الواحات. ويتطلب كل هذا الأمر إنشاء جهاز متخصص يسهر على قيادة وتسيير وتنسيق كل عمليات رد الاعتبار، وتزويده بكل الإمكانيات المادية والموارد البشرية حتى يؤدي مهمته على الوجه الأكمل خاصة وأن النظرية الأحادية لمعمار القصر أبانت عن محدوديتها وفشلها.

ملخص لمختلف التدخلات وفق نقط القوة ونقط الضعف

الجهة المتدخلة	عمليات التدخل	إيجابياتها	سلبياتها
وزارة الثقافة	ترميم ثلاثة قصور تاريخية وتوظيفها في الأنشطة الثقافية والسياحية،	المحافظة على مهارات الصناعة التقليدية، وتحسيس السلطات والسكان بضرورة رد الاعتبار للسكن التقليدي بالواحات	عدم استمراريتها لتشمل معظم قصور الواحات، وعدم الاستفادة من دعم اليونسكو لتعميم تصنيف المعالم المهمة ضمن التراث الإنساني
الوكالة الوطنية للحد من السكن غير اللائق	ترميم أربعة قصور	تقوية الأسوار، ربط القصور بالماء والكهرباء والتطهير الصحي، خلق ساحات ومداخل جديدة	تدخلات جزئية ومؤقتة ومن جانب واحد (عدم إشراك جهات أخرى وخاصة السكان المقيمين)
وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	ترميم بعض القصور العلوية "المخزنية أو السلطانية"	تدعيم الأسوار وتمليطها، إنجاز شبكة التطهير الصحي	عدم احترامها للمعايير المعتمدة في الترميم الخاص بالعمارة الترابية
وكالة العمران	بطاقات تقنية لتشخيص الحالة الراهنة لكل قصر	التوثيق المعلوماتي	جد محدود واقتصاره على الرواية الشفوية

1.5. مستقبل العمارة الترابية بالمغرب

تتسم العمارة الترابية بالهشاشة وبالحساسية نظرالقدمها وعدم مواكبتها لحاجات الإنسان العصرية ورغبته في الاستقلال بأسرته النووية بعد أن كان في الماضي يعيش ضمن العائلة والجماعة، مما جعلهاته العمارة تفقد الكثير من جاذبيتها ورونقها، وبالتالي أصبح ضروريا على أي تدخل في المستقبل أن يستفيد من التجارب السابقة وأن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة ومنها:

- إعطاء الأولوية لصيانة المباني الأثرية القديمة لأنها تشكل جزءا من التراث الإنساني عامة والمغربي خاصة، وبالتالي يساعد ذلك على توطين ما تبقى من الساكنة ويحافظ على الطابع العمراني الأصلي لها؛

- إعادة توظيف بعض القصور والقصبات المهجورة مع مراعاة الأسس المعمارية وضوابط عمليات إعادة التأهيل باحترام القيمة الفنية والتاريخية لتلك المباني؛

- يعتبر التوظيف السياحي أحد الاتجاهات التي تساعد على المحافظة على العمارة الترابية على أساس عدم تشويه خصوصياتها المعمارية والفنية، وذلك من خلال تنظيم مسارات السياحة الثقافية والإيكولوجية وهي متنوعة ومنها على سبيل المثال:

- مسار المواقع الأثرية: ينطلق من موقع سجلماسة ليشمل أهم المواقع الموجودة بباقي الوحات المغربية والتي تعود إلى كل الفترات التاريخية (فترة ما قبيل التاريخ، فترة ما قبل الإسلام، والفترة الإسلامية)؛

- مسار القصور والقصبات: يتضمن هذا المسار القصور والقصبات التاريخية الهامة بمنطقة الجنوب الشرقي المغربي؛

- مسار الزهد والتصوف: يهم الزوايا والأضرحة الكثيرة التي تزخر بها المنطقة مثل الزاوية الناصرية بتامكروت وغيرها؛

- مسار الخزائن العلمية: للإطلاع على مجموعة مهمة من المخطوطات والمطبوعات الحجرية، فضلا عن المطبوعات السلكية والوثائق المحلية؛

- مسار المنتوجات الحرفية: ويهم زيارة معامل الصنائع التقليدية المتبقية ومنها معامل صنع الأواني الفخارية المنزلية، ورشات صناعة الأواني الخشبية، معامل دبغ الجلود، معامل صنع الجير والآجر البلدي، منتوجات سعف النخيل، معامل نسج

الزرابي، ورشات تقطير الورد، معامل صقل وتصنيع الأواني من الأحجار الرخامية، إلى آخره.

- مسار الذاكرة التاريخية: يشمل زيارة مواقع النقوش الصخرية، ومواقع المعارك البطولية التي خاضها سكان المنطقة ضد قوات الاحتلال الفرنسية، والأماكن ذات الرمزية الجماعية وغيرها.

- مسار المنتزه الطبيعي: قصد الاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة والمتنوعة والتي تضم تضاريس شبهها علماء الجيولوجيا والفلك بتلك الموجودة على سطح كوكب المريخ، وواحات النخيل ذات الشكل البديع والمنتوج المختلف، وأودية وسواقي وسدودا تلية ذات أشكال متباينة، والكثبان الرملية الذهبية، وبحيرات موسمية ومنابع مائية عذبة، ومقالع الأحجار الرخامية والمناجم المعدنية.

الشكل. 3: ترميم العمارة الطينية بقصبة تاوريرت وتأهيلها في ورزازات (المصدر: المؤلف).

خلاصة

تعرضت العمارة الترابية المغربية منذ القدم لعوامل طبيعية وبشرية ألحقت بها أضرارا متباينة في مكوناتها المعمارية، بل وأدت إلى اندراس بعضها. وتتجلى هذه العوامل خاصة في الفيضانات المتكررة والعنيفة للأودية إضافة إلى الصراعات القبلية. وشملت هذه الأضرار كلمكونات هذه العمارة الأصيلة وخاصة الأسوار الخارجية والمرافق الداخلية التي وُظف بعضها لأداء مهام جديدة. كما أن تدخلات الدولة اقتصرت على قصور وقصبات بعينها والمسماة "السلطانية أو الأميرية،" وعند السكان المحليين فإن بناء قصر جديد يبقى الأمل وأهون من ترميم وصيانة ما تلاشى من قصر قديم. بل أصبحت

الموضة في نهاية القرن العشرين هي بناء الدور الفردية خارج أسوار القصر وربما فوقه وبجانبه. هذه الظاهرة التي تطورت أكثر في بداية القرن الحالي بفعل هجرة أغلب قاطني القصور للسكن في المدن المجاورة أو البعيدة طلبا لحياة أفضل.

في الوقت الذي صار فيه هذا البنيان في عداد التراث المهدد بالاندثار، ظلت التدخلات جد محدودة ومحل خلاف بين الجهات المعنية. كما أن القصور التي شملها التدخل تبقى قليلة جدا بالمقارنة مع المعالم والمواقع التي تحتاج إلى الترميم والصيانة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدخلات لا تتطلب وسائل وإمكانيات ضخمة أو دراسات جد متقدمة، فالمواد الأولية المتمثلة في التربة الطينية والحجارة والخشب وغيرها موجودة بكثرة في عين المكان، فضلا عن وفرة اليد العاملة الرخيصة والمتخصصة في البناء بالطابية.

وختاما يمكن التأكيد على أن مسؤولية الحفاظ على التراث المعماري بالواحات المغربية، هي مسؤولية جماعية ومشتركة تتحمل فيها الدولة ممثلة في القطاعات المعنية بهذا التراث فضلا عن الجماعات المحلية والسلطات المحلية قسطا أكبر، بينما يتحمل القسط المتبقي جمعيات المجتمع المدني وكل الفعاليات المهتمة بهذا التراث من أجل التحسيس بأهمية هذا الإرث التاريخي وبالتالي المساهمة في صيانته وترميمه وفي توظيفه لخدمة التنمية المستدامة.

بيبليوغرافيا

ABA, Sadki. "Urbanisme et conservation du patrimoine culturel présaharien, cas des ksour du Tafilalet." Mémoire de 3è cycle, Rabat: Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, 2003.

ʿAbd as-sattār, Uthmān Muḥammad. *Al-Iʿlān bi aḥkām al-bunyān li Ibn ar-Rāmī, dirāsa athariyya wamiʿmāriyya*. Al-Iskandariyya: Dār al-maʿrifa al-jāmiʿiyya, 1989.

Bazzana, André. "L'architecture de terre au moyen-âge, considérations générales et exemples andalous." In Colloque International sur *l'architecture de terre en Méditerranée: Histoire et perspectives*, 169–202. Rabat: Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996.

Direction de Statistique, *l'Exode rural. Trait d'évolution, profils et rapport avec les milieux d'origines*. Rabat: Imprimerie El-Maarifal-Jadida, 2000.

Erbati, Larbi. "L'architecture de terre dans le Maroc saharien, description des géographes et apport de l'archéologie." In Colloque International sur *l'architecture de terre en Méditerranée: Histoire et perspectives*, 111-119. Rabat: Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996.

Fagnan, Eugène. *Extraits inédits relatifs au Maghreb, géographie et histoire*. Alger: Ancienne Maison Bastide-Jourdan Jules Carbonel, 1924.

Fathy, Hassan. *Construire avec le peuple*. Paris: Éditions Sindibad, 1970.

Gautier, Émile-Félix. *le passé de l'Afrique du Nord*. Paris: Édition Payot, 1964.

Ḥāfiẓiʿ Alawī, Ḥasan. *Sijilmāssa wa iqlīmuhā fī al-qarn ath-thāmin al-hijri/ar-rābiʿʿashar al-mīlādī*. Ar-Ribāt: Manshūrāt wizārat al-awqāf wa shuʾūn al-Islāmiyya, 1997.

Ḥajjī, Muḥammad. "al-munāfasa bayna Sijilmāssa wa Ilīgh wa ad-dilāʾ." Ḍimnȧaʿmāl nadwat *Sijilmāssa tārīkhiyyan wa athariyyan*, 29-33. Ar-Ribāt: Maṭābiʿ al-mītāq, 1988.

Hensens, Jean. "Habitat rural traditionnel des oasis présahariennes, le Qsar: problème de rénovation." *Bulletin Economique et Social du Maroc* 114 (1969): 83-107

Ibn Abī Zarʿ, ʿAli al-Fāsī. *Al-Anīs al-muṭrib fī Akhbār mulūk al-Maghrib wa Tārīkh madīnat Fās*. Ar-Ribāt: Dār al-Mansūr, 1973.

Ibnʿ Idhārī, Aḥmad. *Al-Bayān al-Mughrib fī Akhbār al-Andalus wa al-Maghrib*. (Qism al-muwahhidīn), Taḥqīq Muḥammad Ibrāhīm al-Kattānī, Muḥammad Znībr waʿAbd al-Qādir Zmāma, Manshūrāt al-jamʿiyya al-maghribiyya li at-tȧlīf waat-tarjama wa an-nashr bi ar-Ribāt. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī - ad-Dār al-bayḍāʾ: Dār at-Thaqāfa, 1985.

Ibn Khaldūn, ʿAbdar-Raḥmān. *Al-Muqaddima*. Bayrūt: Dār al-Qalam, 1978.

_____. *Kitāb al-ʿIbar wa diwān al-mobtadȧwa al-khabar fī Ayyām al-ʿArab wa al-ʿAjam wa al-Barbar wa manʿāṣarahom min dhawī as-Soltān al-akbar*. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1981.

Jacques-Meunié, Djinn. *Le Maroc Saharien des Origines à 1670*. Paris: Édition C. Klincksieck, 1982.

Mahdāwī, ʿAbd al-wāḥid. Dalīl at-turāth ath-thaqāfī wa at-tabīʿī bi al-Maghrib. Ad-Dār al-bayḍāʾ: Manshūrāt Marāyā, 2011.

Maḥmūd Ismāʿīl, ʿAbdar-Razzāq. *Al-Khawārij fī bilād al-Maghrib ḥattā muntaṣaf al-qarn ar-rābiʿ al-hijrī*. Ad-Dār al-bayḍāʾ: Maṭbaʿat an-Najāḥ al-jadīda, 1985.

al-Mamlaka al-Maghribiyya ash-sharīfa. "ẓahīr 16 dhī al-ḥijja 1330 hijrī/26 nuwanbir 1912." *al-jarīdaar-rasmiyya* 5 (29 nuwanbir 1912).

al-Mamlaka al-Maghribiyya ash-sharīfa. *al-jarīda ar-rasmiyya* 43 (27 fibrāyr 1914).

al-Mamlaka al-Maghribiyya ash-sharīfa. "ẓahīr 11 shaʿbān 1364 hijrī/21 yūlyūz 1945." *al-jarīda ar-rasmiyya* 1715 (7 shutanbir 1945).

al-Mamlaka al-Maghribiyya. *al-jarīda ar-rasmiyya* 3564 (18 fibrāyr 1981).

al-Manūnī, Muḥammad. *Waraqātʿan Ḥaḍārat al-Marīniyyīn*. Ar-Ribāt: Manshūrāt Kulliyat alʾādābwa alʿulūm al-insāniyya, 1996.

al-Mūlūdī, Muḥammad. "Taḥawwul as-sakan al-wāḥī warihān at-tanmiya al-maḥalliya." ḍimnȧ aʿmāl an-nadwa al-waṭaniyya ḥawla as-sakan ar-Rīfī, at-taḥawwulāt wȧāfāq at-tanmiya, 3-8 (al-Jadīda 25-26 māy 2006).

Mezzine, Larbi. *Le Tafilalet, contribution à l'histoire du Maroc aux XVII^e^ et XVIII^e^ siècles*. Rabat: Pbublications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987.

Muʾallif majhūl. *Adh-dhakhīra as-saniyya fī tārikh ad-dawla al-marīniyya*. Ar-Ribāt: Dār al-Manṣūr, 1972.

_____. *Al-ḥulal al-mūshiya fi dhikri al-akhbār al-Murrākushiyya*. Ḥaqqaqahu Suhayl Zakkār waʿAbd al-Qādir Zmāma. Ad-Dār al-bayḍāʾ: Dār ar-Rashād al-ḥadītha, 1979.

_____. *Kitāb al-Istibṣār fī ʿajāib al-Amṣār*. Taḥqīq Saʿd Zaghlūlʿ Abd al-ḥamīd. Ad-Dār al-bayḍāʾ: Dār an-nashr al-maghribiyya, 1985.

Mudīriyyat al-wathāiq al-Malakiyya. Al-watīq dūni raqm: 8 muḥarram 1305 hijrī./26 shutanbir 1887 mīlādī.

_____. Al-watīq dūni raqm: 11 dhī al-ḥijja 1311 hijrī./14 yūnyū 1894 mīlādī.

_____. Al-watīq araqm 19795, dūna tārīkh.

_____. Al-watīq araqm 24008, dūna tārīkh.
_____. Al-watīq araqm 24009, dūna tārīkh.
Royaume du Maroc. *Plan quinquennal 1960-1964*. Rabat: Publication du Ministère de l'Économie Nationale, 1965.
_____. *Plan quinquennal 1968-1972*, vol. 1, Rabat: Publication du Ministère de l'Économie Nationale, 1978
_____. *Plan quinquennal 1973-1977*, vol. 2, Rabat: Publication du Ministère de l'Économie Nationale, 1978.
as-Sanūsī, Muḥammad. *ʾAḍwāʾ ʿalā qaẓāyā at-taʿmīr wa as-suknā bi al-maghrib*. ad-Dār al-bayḍāʾ: Dār an-nashr al-maghribiyya, 1988.
Saidi, Idriss. "Étude architecturale des *ksour* du Tafilalet, dossier d'analyse et de diagnostic." *Oasis Tafilalet*, 1(1999): 3-34
Tawshīkht, Lahsn. *ʿUmrān Sijilmāssa, dirāsa tārīkhiyya waathariyya*. Ar-Ribāt: Manshūrāt Wizārat al-Awqāf waShuʾūn al-Islāmiyya, 2008.
Terrasse, Henri. *Kasbah berbères de l'Atlas et des oasis: les grandes architectures du sud marocain*. Paris: Édition Horizons de France, 1938.
ʿUthmān, ʿUthmān Ismāʿīl. "Faḍl al-Murābiṭīnʿalā al-fanni al-Maghribī al-Andalusī." *Daʿwat al- ḥaq* 232 (1983): 25-31.
al-Wazzān, Muḥammad bnu al-ḥasan. *Waṣf Ifrīqya*. Taḥqīq wa tarjamat Muḥammad Ḥajjī wa Muḥammad al-Akhḍar. Ar-Ribāt: ash-sharika al-Maghribiyya lidūr an-nashr al-muttaḥida, 1982.

ملخص: العمارة المغربية المبنية بالتراب وتحديات المحافظة والتأهيل

يأتي التراب في المرتبة الأولى لمواد البناء المستعملة في العمارة المغربية، ذلك أن هذه المادة وإن كانت تفرض في تشييدها أحجاما ونسبا عامة، فإنها بالمقابل تعطي حرية كبيرة في تشكيل الفراغ عبر البناء واختراع أحجام ونسب جديدة، كما أنها تتميز بالقوة والصلابة وتوفر هواء مكيفا داخل التكوينات المعمارية.

في الوقت الذي صار فيه هذا البنيان في عداد التراث المهدد بالإندثار، ظلت التدخلات جد محدودة ومحل خلاف بين الجهات المعنية. كما أن المباني التي شملها التدخل تبقى قليلة جدا بالمقارنة مع المعالم والمواقع التي تحتاج إلى الترميم والصيانة. وتبقى مسؤولية الحفاظ على هذا التراث، جماعية ومشتركة تتحمل فيها القطاعات العمومية والجماعات الترابية والسلطات المحلية قسطا أكبر، بينما يتحمل القسط المتبقي جمعيات المجتمع المدني وكل الفعاليات المهتمة من أجل التحسيس بأهمية هذا الإرث التاريخي وإعادة الاعتبار إليه وفي توظيفه لخدمة التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: العمارة المبنية بالتراب، الصيانة، الحفاظ، التراث المعماري، التأهيل، القصور، الواحات سجلماسة.

Résumé: L'architecture marocaine construite avec la terre battue et défis de la conservation et de la réhabilitation

La terre battue était désormais la plus utilisée dans l'architecture marocaine; de sorte que ce matériau, même si il impose des grandes proportions d'habitat, il permet une liberté dans la formation du vide et dans l'invention de nouvelles tailles et de rapports. Il est également caractérisé par sa force, sa rigidité et offre une climatisation naturelle à l'intérieur des bâtiments.

Bien que l'architecture oasienne constitue une composante de notre patrimoine qui risque de disparaître à tout moment, les opérations de la sauvegarder et de la mettre en valeur demeurent très faibles. Et effet la préservation ce patrimoine et son intégration dans le processus de développement durable, est une responsabilité commune et partagée entre les secteurs publics, les collectivités territoriales et les autorités locales; ainsi que les ONG et tous les intervenants intéressés.

Mots-clés: Terre battue, architecture, preservation, réhabilitation, *ksours*, oasis, sijilmassa.

Abstract: Moroccan architecture built with clay and challenges of conservation and rehabilitation

The clay was ever the most used in Moroccan architecture; so that this material, even if it requires large amounts of habitat, it allows freedom in forming the vacuum and in the invention of new sizes and ratios. It is also characterized by its strength, rigidity and provides natural air conditioning inside the buildings.

Although the oasis architecture is a part of our heritage that could disappear at any time, the operations of the safeguard and enhance remain very low. And indeed preserve this heritage and its integration in the process of sustainable development, is a common and shared responsibility among the public institutions and local authorities; as well as NGOs and all interested stakeholders.

Keywords: Clay, Architecture, Preservation, Rehabilitation, *Ksours*, Oasis, Sijilmassa.

Resumen: Arquitectura marroquí construida con arcilla y desafíos de conservación y rehabilitación

La arcilla era ahora el más utilizado en la arquitectura marroquí; de modo que este material, incluso si se requiere grandes cantidades de hábitat, que permite la libertad en la formación del vacío y en la invención de nuevos tamaños y proporciones. También se caracteriza por su resistencia, rigidez y ofrece aire acondicionado natural en el interior de los edificios.

Aunque la arquitectura oasis es una parte de nuestro patrimonio que podría desaparecer en cualquier momento, las operaciones de la salvaguardia y mejorar siendo muy baja. Y, en efecto preservar este patrimonio y su integración en el proceso de desarrollo sostenible, es una responsabilidad común y compartida entre el públicos sectores y las autoridades locales; así como ONG y todas las partes interesadas.

Palabras clave: Arcilla, arquitectura, preservación, rehabilitación, *ksours*, oasis, sijilmassa.